

# المحاسبه عن تكلفه الحماية من تقلبات اسعار الصرف

## دكتور ابراهيم محمد درويش عيسى

### كلية التجارة - جامعة المنصورة

#### اهمية البحث والهدف منه

تعايكت اطراف الاقتصاد العالمى ، بحيث اميح من غير الممكن ان تستغنى احدى الدول عن التعامل مع دوله اخرى او اكثر ، سواء بانفا\* مشروعات مشتركة او بالتصدير او الاستيراد او سواء اكان ذلك بباريق مباشر او غير مباشر .

ينتج عن هذا التعامل تبادل العملات الاجنبيه عند سداد المستحقا على هذه الدول اولها ، خاصة اذا ما اختلفت اسعار صرف العملات فيما بين عقد الصفقه وتاريخ السداد ، ارتفاعا او هبوطا وفقا لظروف كل من الدوله المستورده او الدوله المصدرة . وكان لزاما على المحاسبه ان تتجاوب لايجاد الوسيلاء الهلالمه لحل مثل هذه المشكله .

وتبدو المشكله اكثر وضوحا اذا ما كان التعامل بين منفا\* مركزها الرئيسى فى دوله ما ومنفا\* اخرى تمارس نفاطها فى دوله اخرى ، وقد يأخذ التعامل ملو احدا من الالهكال التالىين :

- ١ - دخول المنفا\* كطرف تعامل مع طرف اخر فى دوله اخرى .
- ٢ - كون المنفا\* محركه قابضه تمتلك فرعا او تتبعها منفا\* فى دوله اخرى ، وقد تأخذ الشركه التابعه ، احد السبيلين التالىين :

- ١ - ارتباط عملياتها بالشركه القابضه ارتباطا كاملا ، كأنها قسم من اتسامها .
  - ٢ - الاستقلال عن الشركه القابضه .
- وبنا\* على ما تقدم يهدف البحث الى دراسته الحمايه من تقلبات اسعار الصرف ثم المحاسبه عن تكلفه هذه الحمه .

#### فروض البحث :

يقوم البحث على فرضين اساسيين هما :

#### الفرض الاول :

ان مجتمع المنفا\* يعيشر فى ظل حريه التعامل بالعملات الاجنبيه وحريه تداولها ، وهو الوضع الطبيعى لى مجتمع يبيح عن اظهار اقتصاده على حقيقته دون وجود اى تدخل حكومى يزيد حد اعطالها .  
التخليد الاقتصادى ويؤدى الى عدم امكانه قياس كفا\* ادا\* المنفا\* بشكل فعلا .

#### الفرض الثانى :

توافر اسواق للعملات ، يتاح فيها تداول العملات المختلفه واتعام الصفقات الماليه فى ظل متحكم وحيد هو العرض والطلب .

ويرى الباحث ان معظم دول العالم تتجه حاليا تجاه ذلك .  
وبنا\* على ما تقدم ، يدرس الباحث ما يلى :

- ١ - معاطس تقلبات اسعار الصرف
  - ٢ - الحمايه من تقلبات اسعار الصرف
- ٣ - المحاسبه عن تكلفه الحمايه .

المطلب الاول : مخاطر تقلبات اسعار الصرف

تظهر مخاطر تقلبات اسعار الصرف عند تجاوز نشاط المنشأ. مجتمعها المعطى الى العالم الخارجى ، سواء كمستورده للالات او الخامات او المنتجات ، كصدره لها .  
وقد نصت قوانين وانظمة معظم دول العالم - ان لم يكن كلها - على ان القسم الذى يتم تسجيلها فى دفاتر المنشآت تكون بعمله الدول الام للمنشأه .  
وبالتالى تظهر المشكله عند تعامل المنشآت بعمليات خلاف عمله الدوله الام زه وقد يكون ذلك لاحد الاسباب التاليه :

١ - دخول المنشأه فى معاملات بعمله اجنبييه ، مثل :

- أ - استيراد بضائع تسدد قيمتها بعمله البائع .
- ب - تصدير بضائع تستلم قيمتها بعمله المشتري .
- ج - الاقتراض او الاقتراض بعمله اجنبييه .

وفى كل ماسبق ، تجل المنشأه فى دفاترها ماينجم عن المعاملات المسابقه بالعمله المحليه .

٢ - دخول المنشأه فى ارتباطات ماليه مع منشآت اجنبييه ، مثل :

- أ - ان يكون للمنشأه فرع فى دوله اخرى .
- ب - ان يكون للمنشأه ، شركه تتبعها فى دوله اخرى .

وعن اعداد القوائم الماليه الموحده للمنشأه الام ، تعد بعملتها المحليه .

٣ - كون المنشأه من الشركات متعددده الجنسيه

وبذلك يظهر خطر انفتاح المنشأه على اقتصاديات دول اخرى ، عند حدوث احدا لمرين التاليين او كليهما :

الامر : الاول:

انخفاض قيمه العمله المحليه للدوله التى تحمل المنشأه جنسيتها ، مما يؤدي الى ارتفاع

تكلفه الاستيراد .

الامر : الثانى :

انخفاض او تخفيض قيمه عمله الدوله او الدول التى تتعامل معها المنشأه مما يؤدي الى :

أ - وقوع خسائر فى قيمه ممتلكات واستثمارات المنشأه فى تلك الدوله .

ب - ارتفاع اسعار الصادرات الى تلك الدوله او الدول مما يفقدها مركزها التنافسى فى اسواقها .

المطلب الثانى الحمايه من تقلبات اسعار الصرف

تتبنى المنشآت ، عند توقعها تقلبات فى اسعار الصرف ، احد الموقفين التاليين .

الوصف الاول : تنبؤ مواجهه التقلبات

المؤثفات ثلثي : استخدام وسائل تفضيليه او تمويليه لمواجهة التقلبات

\* تجنب المواجهه

تجنباً المنشأت الى اساليب لتجنب عده مواجهه تقلبات اسعار الصرف منها

- ١ - التعامل بالعمله المحليه ، مما يعنى عدم التعامل بعملات اجنبيه (١)
- ٢ - التعامل بالعملات المتوقع حدوث تقلبات في اسعار صرفها ، في اسواق صرفيه غير سوقها الماليه الامريكانيه .

وذلك باستخدام اليورو ودولار ( ) او اليورومارك ( ) او اليورو-سترلينج ( ) .

وكلها وسائل مبادله تظهر مطالبات على ودائع بعملتها الاطليه ( دولار - سترلينج - مارك ) في الاسواق الماليه الاوربيه (٢)

ريال ينج ذهبي ليست تجدده في السوق واكن التامل بها يتم في الاسواق الاوربيه وبمصرفه غير الامريكانيين او الانجليز او الالمان ، كل حسب عدلته .  
وتجنباً المنشأت الى هذه الوسيله عند اضطرارها للتعامل بعمله اجنبيه معينه مع احتمال ظهور تقلبات في اسعار صرف هذه العمله مستقبلاً .

- ٣ - التعاقد على الصفقات وعلى سداد القيده بعمله يجب ظهور تقلبات في سعر صرفها ، كما هو الواقع في وحده الحساب النقديه الاوربيه - ( الايكو ) .

" وقد ظهرت الايكو مع عام ١٩٧٩ عندما تم وضع نظام صرف العملات الاوربيه بها يخفف تقلبات عملات الدول الاعضاء مقابل بعضها البعض ، وقد اعتمد من خلال هذا النظام ماسمى بوحده الحساب النقديه الاوربيه ( الايكو ) - واهميه الايكو انه لا يخضع للتقلبات " (٣)

- ٤ - عدم او تقليص الاحتفاظ بموجودات نقديه من المتوقع حدوث تقلبات في اسعار صرفها . ولكن هل يمكن دائماً تجنب هذه المواجهه ، الواقع العملي يثبت صعوبه ذلك ، لهذا على المنشأت ان يكون لديها البديل الهلائم لمواجهة تقلبات اسعار الصرف . ويتمثل هذا البديل في استخدام الوسائل التفضيليه او لالتمويليه لذلك .

\* استخدام الوسائل التفضيليه او التمويليه :

واستخدام مثل هذه الوسائل لمواجهة تقلبات اسعار الصرف ، تعنى ضمناً امكانيه التعرض للربح او الخاره عند حدوث هذه التقلبات .  
والمنشأت عند مواجهتها تقلبات اسعار الصرف تستخدم احدى الوسيلتين التفضيليه او التمويليه او كليهما معاً .

- استخدام الوسائل التفضيليه :

والوسائل التفضيليه تعبر عن مجموعه الخطط والبرامج التي توضع لمواجهة تقلبات اسعار الصرف

وكذلك الاجراءات التي تتبع في كلا النشاطين الانتاجي والتسويقي بهدف مواجهه مخاطر تقلبات اسعار  
صرف العملات الاجنبيه التي تتعامل بهيها .

ويرى ايفاتر (٤) ان اهم الوسائل ، التفضيلية الممكن استخدامها ما يلي :

١ - الاتفاق في عقود البيع والشراء على الانتقال من عمله المعالبه الى عمله اخرى عند حدوث تقلبات  
في اسعار الصرف .

٢ - استخدام المخزون كوسيله للتوازن عند توقع تقلبات في اسعار الصرف .

فتوقع انخفاض سعر صرف عمله معينه يعنى ارتفاع الاسعار مستقبلا للسلع المتبادل بهذه العمله

فتطلباً المنشاء الى زياده حجم المخزون قبل ارتفاع اسعار الصرف .

وتوقع ارتفاع سعر صرف عمله معينه يعنى انخفاض الاسعار مستقبلا للسلع المتبادل بهذه العمله

فتطلباً المنشاء الى انقاص حجم المخزون قبل انخفاض سعر الصرف .

وبالاضافه الى ما تقدم ، يمكن استخدام الوسيله التاليه :

٣ - الاتفاق على استخدام عملها و عملات مستقره نسبيا في عمليات الاستيراد والتصدير ، دون نظر الى  
عمله الدوله المستورده او المصدره .

- استخدام الوسائل التمويلية :

ويتم ذلك باستخدام السياسه الماليه للمنشاء او بتعديل الخطه التمويلية في المستقبل .

كانت خطه طويله الاجل او قصيره الاجل ، بهدف مواجهه تقلبات اسعار الصرف ، ومن هذه الوسائل ما يلي :

١ - يرى ايفاتر (٥) ، " امكانيه تعديل مواعيد سداد الديون وكذلك تحصيل المستحقات وفقا للتغيرات

في اسعار صرف العملات ، بوضع خطه او برنامج لذلك " .

ووفقا لرأى ايفاتر فعلى المنشآت عند انخفاض سعر صرف عملها ما ، لها تعاملات بها ان تتنبه

بفترة الانخفاض ، ما يلي :

أ - تجنب سداد ما عليها من ديون بهذه العمله .

ب - تأجيل استلام مالها من ديون بتلك العمله .

ج - وعند توقع ارتفاع اسعار الصرف لعملها ما لها تعاملات بها ، فعلى المنشاه تعجيل استلام

مالها من ديون بتلك العمله وتأخير سداد ما عليها من ديون .

٢ - ويرى كوفلانسد (٦) ، ان يتم تحديد المدخلات والمخرجات من العناصر النقديه بالعملات الاجنبيه

وفقا لما في المركز النقدي للمنشاء .

حيث يمكن للمنشاء حساب مقدار الربح او الخساره التي ستعرض لها عند وقوع تقلبات في اسعار

الصرف ، وذلك وفقا للمعادله التاليه :

م = ( ص١ - ص٢ ) ( ج١ - ج٢ ) ( ا - ب )

حيث : م = صافي المركز النقدي للمنشاء بالعمله الاجنبيه .

ص١ = سعر الصرف للعمله في اول المده .

ص٢ = سعر صرف العمله في آخر المده .

ج ن = الموجودات النقدية بالعمله الاجنبيه

ط ن = المطلوبات النقدية بالعمله الاجنبيه

ض = سعر الضريبه

واذا كانت قيمه م موجبه ، فيعنى ذلك انخفاض قيمه مافى الموجودات النقدية بالعمله الاجنبيه بهذا المقدار ( خ - ا ر ه ) .

اما اذا كانت قيمه م سالبه ، فهذا يعنى زياده قيمه مافى الموجودات النقدية بالعمله الاجنبيه بهذا المقدار ( ر ي - ح ) .

وبذلك يمكن للمنشأ ان تعد خلطها المسبقه عن طريق توقع مافى المركز النقدى سواء لتحجيم الخاسر او لتحقيق ارباح من تقلبات اسعار الصرف .

ويضيف الباحث الى رأى كوبلاند ، انه يمكن استخدام المعادله السابقه عند تحديد سياسات الاقتراض

والاقتراض للمنشأ ، حيث يمكن للمنشأ عقد قروض لصالحها بالعمله المحليه عند انخفاض سعرها مقابل العملات الاخرى ، بينما يمكنها الاقتراض بالعملات الاخرى عند انخفاض سعر صرفها مقابل العمله المحليه .

٣ - وتأتى الوسيله الاخيره من الوسائل التمويلية لمواجهة تقلبات اسعار الصرف ، وهى حمايه المنشأ لنفسها من الخاسر التى قد تنتج من تقلبات اسعار الصرف وكذلك محاوله تقليل الخاسر هذه التقلبات على نتائج نشاطها وعلى مركزها المالى وهذا ما سيتم تفصيله .

- أ - مفهوم الحمايه
- ب - طرف الحمايه

اولا : مفهوم الحمايه :

تعرف الحمايه ( ) بأنها

" اى عمل او اجراء يتخذ لتفاديه او تخفيض مبلغ خساره ممكنه الوقوع ، كحرامه التاجر اسهما يحتدل ارتفاع اسعارها فى ظروف معينه ، بعد ان يكون قد اشترى اسهما كانت اسعارها عرته للانخفاض فى الظروف نفسها (٧)

وتعرف كذلك بأنها :

" تعاقد عكسى فى سوق النقود للتأمين ضد تقلبات الاسعار " (٨) .  
بينما عبر عنها كوهلر (٩) بأنها وبشكل عام :

" بيع او شراء او التعاقد على بيع او شراء شئ معين فى المستقبل بهدف التخلص من ارباح او خسائر ستنتج من تقلبات سعر ذلك الشئ " .

وبهدف التوصل الى مفهوم للحمايه من تقلبات اسعار الصرف ، يورد الباحث مفهوم الحمايه ، فى تجارته الجيوب والغذيه ، حيث ورد انها :

١٠. اتخاذ ما يلزم من الخطوات للتعويض عن خساره معيّنه او محتمله الوقوع نتيجة لتغيير الاسعار في صفقه معيه ، وذلك بابرامصفقه اخرى يحتملها ويرجح تحقيق ربح فيها نتيجة لارتفاع السعر مثال على ذلك : صفقه تتقدمها شركه تشتري السكر الذي تستعمله في عمليات الانتاج لديها لانتاج اديبها عن طريق عقود طويله الامد فقد تعتمد هذه الشركه الى نهايه نفسها عند انخفاض اسعار السكر خلال مسده العقد ، وذلك بحقد صفقات البيع السكر الذي تنتج في المستقبل على امل ارتفاع اسعاره عندئذ ، وهذا من شأنه ان يغطي او يعوض ايه خائر يحتمل وقوعها . فاذا انخفض السعر فيما بعد ، فان الربح الذي يتحقق من مبيعات المستقبل تغطي الخساره التي يحتمل وقوعها بسبب السعر الثابت في العقد الطويل الامد (١٠) مما تقدم ، يمكن للباحث تعريف الحمايه من تقلبات اسعار الصرف بأنها :

" عمليه بيع او شراء عملات اجنبيه او التعاقد على بيعها او شرائها مستقبلا بهدف تغطيه او تعويض ايه خائر يحتمل وقوعها نتيجة التقلبات في اسعار صرف هذه العملات . "

وتلجأ المنشآت عادة الى الحمايه لاسباب عدده ، اهمها ما قدمه كوبن ، حيث يرى انها تحقق ما يلي (١١) ١ - الحمايه من ارتفاع ( او انخفاض ) المطالبات بالعملات الاجنبيه الناجم عن مقابلها بالعمله المحليه والناجم عن ارتفاع ( او انخفاض ) اسعار صرف العملات الاجنبيه مقابل العمله المحليه . ٢ - الحمايه من انخفاض ( او ارتفاع ) الذمم العمدينه الثابته لعملة اجنبيه عند تأمين مقابلها بها بالعمله المحليه .

٣ - الحمايه من زياده او انخفاض الالتزامات التعاقدية المحدده بالعملات الاجنبيه من تقلبات اسعار الصرف ( مثل تعاقدات البيع او الشراء المستقبلية ) .

٤ - الحمايه من انخفاض ( او ارتفاع ) قيمه صافي الاستثمارات الخارجيه والناجمه عن تقلبات اسعار صرف العملات الاجنبيه مقابل العمله المحليه .

ثانيا : طرق الحمايه :

تتعدد الطرق التي عن طريقها يمكن للمنشآت الحمايه من تقلبات اسعار الصرف ، الا ان اللجوء الى احدى هذه الطرق للحمايه في ظرف معين ولمقابلته خطر معين قد لا تلح للحمايه في مواجهه ذات الخلل في ظروف اخرى ، لذلك فانه على المنشأ ان تدرس الطريقه التي سيتم بموجبها الحمايه وفقا للخطر الذي تواجهه والظروف المحيطه بها . وفيما يلي اهم طرق الحمايه :

الطريقه الاولى : الاقتراض المبكر قبل انخفاض العملة :

وبدأتنى هذه الطريقه ، يرى زينوف (١٢) انه عند توقع حدوث انخفاض في قيمه عمله معينه ، تقوم المنشأه بالاجراءات التاليه :

- ١ - الاقتراض بالعمله المتوقع انخفاض سعر صرفها .
- ٢ - تشغيل الاموال الاقترضه بهذه العملة .
- ٣ - سداد القرض عند انخفاض سعر العملة .

وبذلك يكون تكلفه الحمايه بموجب هذه الطريقه عبارته عيبين .

( الفوائد المدفوعة عن الاقتراض - العائد المحقق عن تشغيل القرض ) .  
كذلك يمكن للمنشأ اللجوء الى ذلك الطريق عن توقع ارتفاع سعر الصرف لعمله معينه ، وذلك بمنح  
القرض لها ليبيها بتلك العمله .

الطريقه الثانيه : الحمايه بمقايضه الائتمان ( ) .

وفي هذه الطريقه ، يرى زينوف (١٣) ان تتم الحمايه باتخاذ الخلوات التاليه :

١ - الاقتراض من احد مصارف الدوله التي تعاني عملتها من انخفاض في سعر الصرف .  
٢ - وفي ذات الوقت تقوم المنشأ عن طريق احد فروعها الثالثه في دوله ذات عداه مرتفع سعر صرفه -  
باقتراض فرع الصرف الذي تم الاقتراض منه او الصرف ذاته او تودع لحسابه لدى مصرف اخر وبيع  
بذات قيمه القرض .

٣ - الاتفاق على استخدام عائد الوديعه في سداد فوائد القرض .  
وبذلك يمكن للمنشأ ان تنجح في -

أ - عدم تحويل العمله من دوله الى دوله اخرى .

ب - عدم التعرض لمخاطر تقلبات اسعار الصرف عند سداد قيمه القرض حيث سيتم مقايضه القرض  
عن طريق البنوك او البنك واحد فروع او مراسليه .

الطريقه الثالثه حمايه نصيب الشركه القابضه في ارباح الشركه التاليه :

وتلجأ المنشأ الى هذه الطريقه عند توقع انخفاض سعر صرف عمله الدوله التي تزاول الشركه  
التابعه اعمالها فيها ، وطبقا لهذه الطريقه ، يرى ايفاتر (١٤) اتباع الاجراءات التاليه :

١ - الاقتراض بعمله الدوله التي تعملها الشركه التابعه ومن احد مصارفها ، على ان يكون موعد  
سداد القرض موقفا لموعد استلام نصيب القابضه في ارباح التابعه .

٢ - تحويل قيمه القرض واستلامه بعمله الشركه القابضه .

٣ - يتم استخدام نصيب الشركه القابضه في ارباح التابعه لسداد قيمه القرض والفوائد المترتب  
عليه بعمله دوله الشركه التابعه في وقت انخفاض سعر صرف العمله .

وتكلفه اتباع هذه الطريقه يتمثل في قيمه الفائده على القرض والمصاريف البنكيه .

الطريقه الرابعه : الحمايه بتدبير العملات الاجنبيه مقدما

وتتبع هذه الطريقه عند توقع ارتفاع سعر صرف العمله الاجنبيه مقابل العمله المحليه في وقت

لاحق تتوقع فيه المنشأ التعاقد والالتزام بتدبير العمله الاجنبيه .

واستخدام هذه الطريقه يمكن المنشأ من الحمايه من ارتفاع سعر صرف العمله الاجنبيه مستقبلا

وتثبيت المبلغ الواجب سداه بالعملة المحليه .

وتكلفه اتباع هذه الطريقه تتمثل في تكلفه الاحتفاظ بالعمله الاجنبيه حتى يحين موعد استخدامها

للوفاة بالتزامات المنشأ .

الطريقة الخامسة : الحماية باستخدام سعر الصرف المحدد مقدما .

ويعرف البيوك (١٥) ، سعر الصرف المحدد مقدما بأنه :

" ذلك السعر الذى يمكن شراء عمله اجنبيه به ، على ان يكون تسليم العمله فى تاريخ لاحق .  
بينما يعرفها هاريسد (١٦) بأنها :

" السعر الذى يتفق على تبادل عملتين مختلفتين على اساسه فى تاريخ لاحق .

وعند استخدام هذه الطريقة للحماية ، يتم تحديد وثبيت مبلغ العمله المحليه ، اللازم لسداد  
المطلوبات او الواجب استلامه مستقبلا . وذلك بغض النظر عن التقلبات الفعلية التى تحدث فى سعر  
سعر العمله الاجنبيه المعقود بها الصفه (١٧) ويفضل استخدام هذه الطريقة للحماية فى حالتى (١٨)

١ - عدم معرفه ظروف النشاط مستقبلا .

٢ - عدم القدره على التنبؤ بشكل دقيق .

ونظرا لسهولة استخدام هذه الطريقة وشيوع تطبيقها فى المنشآت ، يتم التعرض لها بشئ من  
التفصيل .

وتعتمد هذه الطريقة ، على اساس التعاقد على شراء او بيع العمله الاجنبيه المراد الحماية  
من التقلبات فى سعر صرفها ، بموجب سعر صرف مستقبلى ، مما يؤدى الى الغاء اثر تقلبات  
اسعار الصرف على نتيجة النشاط وعلى المركز العالى للمنشأه .

وتتحمل المنشأه مقابل استخدام هذه الطريقة للحماية من خاره مؤكده يعبر عنها بتكلفه  
الحمايه .

ومن الجدير بالذكر ان سعر الصرف المحدد مقدما لشراء او بيع العملات الاجنبيه يختلف باختلاف  
الاجل والذى يتفاوت ما بين الشهر والسته اشهر ، وهى الفترات الأكثر شيوعا ، اما التعاقد لفترات  
تزيد عن ذلك فيتم التعاقد عليها باتفاقات خاصه .

وتحديد سعر الصرف المستقبلى يتأثر بعده عوامل ، حدد كوبن (١٩) اهمها بما يلى :

- السعر الجارى لسعر العمله .

- اختلاف اسعار الفوائد بين الدولتين .

- تاريخ الاحتياق .

- اسعار الضرائب السائده فى الدولتين .

- العرض والطلب .

- حجم نشاط المضاربات على العمله محل الحماية .

- توقعات المستقبل فى الاسواق المصرفيه .

ويراعى انه فى حاله زياده سعر الصرف المستقبلى لعمله عن سعر صرفها الجارى ، يطلق على الفرق علاوه

اما اذا كان الفرق اقل ، فيطلق عليه خصم

حالات استخدام سعر الصرف المحدد مقدما كوسيله للحمايه :

١ - الحماية من زياده مطلوبات على المنشأه :





" الا كان هناك فرق بين السعر السائد في تاريخ عقد القرض والسعر الذي اتفقت على دفعه بموجب عقد الشراء المقدم للعمله الاجنبيه ، فان هذا الفرق يمثل في الغالب الفرق بين الفائده السائده في تاريخ عقد القرض وتاريخ استلام العمله الاجنبيه ، وعليه فان الفرق يتم تحميله في قائمه الدخل خلال فتره التعاقد .

٤ - حمايه الاستثمارات الخارجيه :

وتظهر مخاطر تقلبات اسعار الصرف عند تحويل ارقام القوائم

من العمله التي اعدت على اساسها ( ) الى العمله المحليه  
للكركه المستثمره ( القابضه ) او للمركز الرئيسي للمنشأه ( ) .  
وتكون الحمايه بالتعاقد المستقبلي استثمارات المنشأه الخارجيه لعملات اجنبيه يتوقع تقلبا عكسي  
سعر صرفه .

وتتبع فيها الاجراءات السابقه ايضاها في الطريقه التاليه من طرق الحمايه .  
المطلب الثالث : المحاسبه عن تكلفه الحمايه

حددت التوصيه الثانيه والخمسون لمجلس معايير المحاسبه الماليه ( )  
الصادره عام ١٩٨١م ، الاسر الواجب اتباعها عند معالجه التعاقدات المستقبليه التي تتم بغرض الحمايه  
عند الحاجه الى اظهار تأثيرها على قائمه المركز المالي وكذلك المعالجه المحاسبيه لارباح وخائسر  
الحمايه من ناحيه تحققها او تأجيلها الى فترات ماليه مقبله .  
وقد لص هاريد (٢٤) معالجه تكلفه الحمايه ، على النحو التالي :

الفرق من التعاقد	اساس تقسيم التعاقد لفرض قائمه المركز المالي	معالجه تكلفه الحمايه
- حمايه المطلوبات والمواردات	تقسيم على اساس سعر الصرف في تاريخ اعداد قائمه المركز المالي	توزع على فتره التعاقد وتدخل ضمن قائمه الدخل .
- حمايه الالتزامات المستقبليه	مثل التقسيم السابق	تؤجل وتحتسب ضمن تكلفه الشراء او سعر البيع للعمله الاجنبيه المرتبطه بالحمايه ، وتوزعه على فتره الالتزام المستقبلي
- حمايه مافي الاستثمارات	مثل التقسيم السابق	- تحتسب ضمن تسويات التحويل الى عمله المركز الرئيسي . - تظهر ضمن حقوق المأويه في قائمه المركز المالي .

ويلاحظ الباحث على الملخص السابق :

ان التعاقد بأسعار صرف مستقبلية يتم تسميتها في كل الحالات على اساس سعر الصرف الجلى عند اعداد قائمه المركز المالى للمنشأ .

ويؤكد هيللر (٢٥) بأن جاء تطبيقاً للتوصيه الصادره في هذا الشأن من مجلس معايير المحاسبين العالميه ، بأن يتم تحويل ( ترجمه ) كافة عناصر المركز المالى بسعر الصرف الجارى عدا حقوق الملكية التى تحول ( تترجم ) بأسعار الصرف التاريخيه .

اما بالنسبه لمعالجه علاوه او خصم التعاقد على اساس سعر صرف مستقبلى ومدى اعتبارها ربحاً او خسارة محققه على دراسته الاسباب التى تم التعاقد على اساسها وتلك على النحو التالى :

### ١ - العلاوه او الخصم الخاصه بحمايه المطلوبات والموجودات

يتم توزيعها على المدهه المستنفذه من اجمالى مده التعاقد في تاريخ اعداد قائمه الدخل وذلك نظرا لان العلاوه او الخصم في حقيقتها اختلاف بين اسعار الصرف المتعاقد عليها مستقبلا واسعار الصرف الجارى ، ويرجع ذلك الى اختلاف سعر الفائده بين الدول المختلفه وتوقعاتها للمستقبل . وقد اوصى ستونر (٢٦) بمعالجتها بذا طريقه معالجه الفوائد ، بأن تستهلك على فتره زمنييه معينه ، وبما ان الفوائد تؤثر على قائمه الدخل اثناء فتره حدوثها فان العلاوه او الخصم تعالج كفوائد اضافيه ويقفل الجزء المحقق منها في قائمه الدخل .

### ٢ - العلاوه او الخصم الخاصه بحمايه الالتزامات المستقبلية :

يرى الباحث ان يتم تأجيلها الى الفتره الى يتم فيها التعاقد ، لان الشراء والبيع لم يتم بعد . وبذلك فالربح او الخسارة لم يتحققا بعد .

### ٣ - العلاوه او الخصم الخاصه بحمايه ما في الاستثمارات :

وتتعلق العلاوه او الخصم بعملية تحويل قيمه الاستثمارات من العملة الاجنبيه الى العملة المحليه ، ولاعلاقه لهما بالنشاط الجارى للمنشأ ، لذلك يرى الباحث عدم اظهارها في قائمه الدخل ، لان اظهارها - في رأى هوستون (٢٧) - سوف يؤدى الى حدوث تقلبات في الدخل . وانما يكسبون اظهارها ضمن تسويات التحويل ( الترجمة ) المتراكمه والتى تظهر كأحد مكونات حقوق الملكية على قائمه المركز المالى .

### النتيجه والتوصيات :

تتعدد الاسباب التى يمكن للمنشآت اتباعها لمواجهه مخاطر تقلبات اسعار الصرف ، فمنها تجنب مواجهه ومنها اتباع سياسات تشغيليه او تمويليه لمواجهه التقلبات والحمايه من مخاطر . ويمكن للمنشآت اتباع اى من هذه الاسباب وفقا لظروفها وللمخاطر التى تواجهها ، مع اذاتيه اتباع اكثر من اسلوب للحمايه في وقت واحد .

كذلك تعرض البحث لدرسه اعتبارات الحمايه واتخاذ التمرارات بشأن اللجوء الى الحمايه من عدمه ، فاذا كانت تكلفه الحمايه تفوق الخائر المتوقعه من عدم الحمايه ، ضمن الألتفات للمنشأ عدم اللجوء الى الحمايه ، بينما اذا كانت خائر عدم الحمايه تفوق تكلفتها فعلى المنشأ اللجوء الى الحمايه من تقلبات اسعار الصرف .

ولنتحقق ما تقدم ، يوصى الباحث بما يلي:

- ١ - اطلاق حرية التعامل بالعملة الاجنبية من خلال الاسواق المصرفية وبما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للمجتمع الاقتصادي ككل .
  - ٢ - العمل على اصدار اسعار صرف مستقبليه بتعاون الجهاز المصرفي مع المنشآت المهمة والاعلان عنه لتمكين المنشآت من تحديد موفتها مقدما نحو الدولياتها ووفقا كاتها من العملات الاجنبية .
  - ٣ - بحث المنشآت على الاهتمام بدراسة احوال النماذج من تقلب اسعار الصرف ، من انشاء اباره وفتحها لبا كان ذلك ضروريا وتبعا للديتار التي ترى الحايه منها .
  - ٤ - بحث المنشآت على انشاء انظمة معلومه متكامله ، ضمنا على البيانات والمعاومات الكرهه بسرعه اتخاذ قرار الحمايه من عدمه .
  - ٥ - الاهتمام بدراسه واستخدام الاساليب الكميه والخامه بالتنبؤ باتجاهات اسعار الصرف ومعدلات التختم واسعار الفائده في الدوله الام وياتى الدول التي يتم التعامل بعملاتها .
-

(1) Raymond Vernon, Manager in the International Economy,  
(2nd, ed., Englewood Cliffs, N. J., Prentice-Hall,  
Inc., 1972), P. 68.

(2) Ibid., P. 71.

(٣) مجلة الاقتصاد، الفرص التجارية والصناعية لبلدنا، العدد ٤٤٤، ص ١٤٥  
(١٩٩٤)، ص ١٤٥.

(4) Thomas G. Evans, et al. " International Accounting and  
Reporting", (N. Y.: Macmillan Publishing Co., 1985), P. 235.

(5) Ibid., P. 233.

(6) Thomas G. Copeland and J. Fred Weston, Financial Theory  
and Corporate Policy, Reading: (Addison Wesley Publishing  
Co., 1979), pp : 503- 506.

(٧) بينه لفاستر، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، الطبعة الأولى،

(بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٠)، ص ٤٦٥

(٨) إدوارد الملوك ، موسوعة المصطلحات الخفية في المحاسبة ، الطبعة الأولى ، (بيروت ،

دار الدراسات الجامعية ، ١٩٨٦) ، ص ٦١ .

(٩) Eric L. Kohler, Adictionary for Accountants, (5th. ed., N. Delhi: Prentice - Hall of India, Private limited, 1979), P. 243.

(١٠) نبيه غلاس ، مرجع محاسبية ذكره ، ص ٤٦٥ .

(١١) Konrad W. Kubin, "Financial Accounting and Reporting for International Business operations", In: International Accounting, Edited by: (H. Peter Holzer, N. J., Harper & Row Publishers, 1984), P. 55.

(12) David B. Zenoff and Jack Zwick, International Financial Management, (Englewood Cliffs, N. J., Prentice - Hall, Inc., 1969), P. 159.

(13) Ibid., P. 242.

(14) Thomas G. Evans, et al., op. cit., P. 232.

(١٥) علاء محمد البيروني ، معايير المحاسبة الدولية ، الطبعة الأولى ، (الرياض ، بيروني ناشر ، ١٩٨٨) ، الجزء الثاني ، ص : ٤٣٩ .

- (16) Andrew A. Haried,<sup>↑</sup> Advanced Accounting, (3rd. ed., N.Y., John Wiley & Sons, Inc., 1985), P. 487.
- (17) A. N. Mosich and E. John Larson, Modern Advanced Accounting, (3rd. ed., Auckland: McGraw-Hall International Book Co., 1983), P. 748.
- (18) Nick Cavalla, "Reading the Risks from Currency Fluctuations", Accountancy, (Jan., 1987), P. 95.
- (19) Konrad W. Kulsin, *op. cit.*, P. 49.

(۱۹) علی محمد البیوت ، مرجع سبق ذکره ، ص ۴۹ .

- (21) Martin A. Miller, Comprehensive GAAP Guide, (San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, 1983), PP: 16-17.
- (22) I dem.

(۲۲) علی محمد البیوت ، مرجع سبق ذکره ، ص : ۱۶ .

- (24) Andrew A. Haried,<sup>↑</sup> *op. cit.*, P. 516.
- (25) Martin A. Miller, *op. cit.*, P. 16.

- (26) Greg Stoner, "Forward Dealing How Can the auditor keep  
pace", Accountancy, (April, 1985), P. 73.
- (27) Carl Olson Houston and Gerhard G. Mueller, "Foreign  
Exchange Rate Hedging and a SFAS No-52 Relatives  
or Strangers?", Accounting Horizons, (Vol. 2, No. 4, Dec.,  
1988), P. 51.
-